



قرار

إنّ مجلس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري،

بعد الاطلاع على القانون الاساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 والمتعلق بالانتخابات والاستفتاء كما تم تنقيحه واتمامه بمقتضى القانون الأساسي عدد 7 لسنة 2017 المؤرخ في 14 فيفري 2017 وخاصة أحكام الفصلين 03 و 57 منه،

وعلى المرسوم عدد 116 لسنة 2011 المؤرخ في 02 نوفمبر 2011 المتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري وبإحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري وخاصة أحكام الفصول 16، 45 و 46 منه،

وعلى القرار المشترك بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري المؤرخ في 21 أوت 2019 والمتعلق بضبط القواعد الخاصة بتغطية الحملة الانتخابية الرئاسية والتشريعية بوسائل الإعلام والاتصال السمعي والبصري وإجراءاتها وخاصة أحكام الفصول 02، 03، 04، 06، 13، 20، 23 و 24 منه،

وبعد الاطلاع على التقرير الوارد من وحدة الرصد التابعة بالهيئة بخصوص "كلمة يوسف الشاهد المرشح للرئاسة خلال زيارته لولاية صفاقس" التي تم بثها على القناة التلفزية الخاصة "حنبل" بتاريخ 07 سبتمبر 2019 على الساعة السابعة والنصف مساء، مسجلة بمجموع توقيت بلغ 28 دقيقة و 24 ثانية وهو ما يحيل إلى أنّ الروبرتاج ورد في إطار دعاية سياسية للمرشح المشار إليه وبالتالي فهو يدخل في خانة الاشهار السياسي.

وحيث عرّف القانون المتعلق بالانتخابات والاستفتاء في الفصل 3 منه الاشهار السياسي بأنه "كلّ عملية إشهار أو دعاية بمقابل مادي أو مجاني تعتمد أساليب وتقنيات التسويق التجاري، موجّهة للعموم، وتهدف إلى الترويج لشخص أو لموقف أو لبرنامج أو لحزب سياسي، بغرض استمالة الناخبين أو التأثير في سلوكهم واختياراتهم عبر وسائل الإعلام السمعية أو البصرية أو المكتوبة أو الإلكترونية، أو عبر وسائل إشهارية ثابتة أو متنقلة، مركزة بالأماكن أو الوسائل العمومية أو الخاصة".

وحيث يمثل ما تم بثّه إخلالا بمقتضيات الفصل 45 من المرسوم عدد 116 لسنة 2011 الذي يقتضي أنّه "يحجر على كافة منشآت الإعلام السمعي والبصري بثّ برامج أو إعلانات أو ومضات إشهار لفائدة حزب سياسي أو

قائمتان مترشّحين، بمقابل أو مجاناً. وتعاقب كلّ مخالفة لهذا التحجير بخطيّة ماليّة يكون مقدارها مساوياً للمبلغ المتحصّل عليه مقابل البثّ على أن لا تقلّ في كلّ الحالات عن عشرة آلاف دينار، وتضاعف الخطيّة في صورة العود".

كما يمثل مخالفة صريحة للفقرة الأولى من الفصل 57 من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرّخ في 26 ماي 2014 المتعلّق بالانتخابات والاستفتاء كما تم تنقيحه وإتمامه بمقتضى القانون الأساسي عدد 07 لسنة 2017 المؤرّخ في 14 فيفري 2017 التي تقتضي أنّه: "يحجّر الإشهار السياسي في جميع الحالات خلال الفترة الانتخابية".

وبعد التداول في جلسته المنعقدة بتاريخ 09 سبتمبر 2019

قرّر

تسليط خطيّة مالية على القناة التلفزية الخاصة "حنبل" في شخص ممثّلها القانونيّ قدرها عشرون ألف دينار (20.000 د) من أجل الإشهار السياسي لصالح المترشح للانتخابات الرئاسية "يوسف الشاهد" عبر إفراجه بتقرير إخباري تم فيه نقل كلمته خلال زيارته لولاية صفاقس ولذلك على خلاف بقية المترشحين استناداً إلى أحكام الفصلين 45 و46 من المرسوم عدد 116 لسنة 2011 المؤرّخ في 02 نوفمبر 2011.

رئيس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري

النوري اللجمي

